



ملخص

ما زال الصومال عالقاً في نزاع دام بين الحكومة الاتحادية الانتقالية – التي تسيطر على جزء صغير من العاصمة مقديشو – وجماعات المعارضة المسلحة التي تسيطر على أغلب أنحاء الصومال. وعلى مدار العام الماضي دارت أعمال القتال في المناطق المهمة استراتيجياً، ومنها مقديشو، فيما تمنتت أغلب أنحاء الصومال الأخرى بسلام نسبي.

وسكن العاصمة المدمرة ومن يعيشون في مناطق تتمتع بسلام أوسع كابدوا من مختلف أنماط الانتهاكات المدمرة. ففي أغلب أنحاء الجنوب، الذي تسيطر عليه جماعة الشباب الإسلامية المسلحة إلى حد كبير، يتعرض السكان لعمليات القتل العمد والاعتداءات، وأنماط قمعية من الرقابة الاجتماعية، وعقوبات قاسية بموجب تفسير هذه الجماعات المتشدد للشريعة الإسلامية. وفي الوقت نفسه، في مقديشو، تستمر قذائف الهاون التي تطلقها جماعة الشباب وقوات الاتحاد الأفريقي المنتشرة من أجل حماية الحكومة الانتقالية التي تتمتع بدعم دولي، تستمر في قتل المدنيين وتخريب المدينة. وتخرج جميع أطراف النزاع قوانين الحرب بشنها لهجمات عشوائية وغيرها من الانتهاكات.

الشباب هي جماعة متطرفة تخوض عنها اتحاد المحاكم الإسلامية، وهو تحالف تدعمه الميليشيات كان يسيطر على مقديشو طيلة جزء من عام 2006 قبل أن تقده القوات الأثيوبيّة التي تدخلت في الصومال السيطرة. بعض قيادات الشباب على صلات بالقاعدة، وقد انزعجت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والكثير من الحكومات الإقليمية من ظهور هذه الجماعة. وفي الوقت الحالي، يعتبر هو الفصيل المسلح الأقوى في الصومال، ويسيطر على أراضٍ أكثر من التي تسيطر عليها أية جماعة أخرى.

وفي مناطق عدّة، جلب دور الشباب سلاماً نسبياً وشيئاً من النظام على التفريض التام من الفوضى المطلقة في مقديشو. فالسكان في بعض المناطق بالعاصمة قالوا – هيمن رايتس ووتش إنهم يعزون الفضل للشباب في وضع حد للتهديد والإبتزاز والسرقات والقتل المستمر من قبل العصابات والميليشيات الأخرى. لكن رغم أن هذا ما حدث، فإن الأمن جاء بثمن باهظ، لا سيما على النساء.

وقد ركز الإعلام الدولي اهتمامه على هجمات الشباب الانتحارية، وعمليات الإعدام العلنية، ورجم النساء المتهماً بالزناء، وبتر أطراف اللصوص المدنيين. ولم يتم تسليط الضوء نفسه على القمع الطاحن الذي تنسمه الحياة اليومية في الأحياء التي تسيطر عليها حركة الشباب، حيث قامت الكثير من الإدارات المحلية بتنفيذ عقوبات قاسية غير منتسامة على الإطلاق باسم الشريعة.

هذه الإجراءات الرقابية والعقوبات تسيطر على التفاصيل الدقيقة للحياة الشخصية، من ملبس الناس وأسلوب عملهم، إلى التعاملات العادلة بين الرجال والنساء. والعقوبات على المخالفات الصغيرة حتى، تكون في العادة بإجراءات

موجزة وتعسفية وقاسية. وتمنع أجواء الخوف أغلب الناس من المجاهرة بالرفض لسوء استخدام السلطات. وكما قال أحد سكان بلدة الواك الجنوبية: "نحن نلتزم الصمت فحسب. إذا قالوا لنا أن نتبع طريقاً معينة، فنحن نتبعها".

الحريات التي كانت من المسلمات بالنسبة للنساء في المجتمعات الصومالية التقليدية تراجعت كثيراً. وفي مناطق كثيرة، مُنعت النساء من المشاركة بأي نشاط يؤدي إلى اختلاطهن بالرجال – حتى الأعمال التجارية الصغيرة التي تعتمد عليها الكثير منهن لكسب العيش. وقامت سلطات الشباب باعتقال وتهديد وجلد نساء كثيرات كن يحاولن إعالة أسرهن ببيع أ��اب الشاي. وقالت امرأة: "كنت أسير وأعمل بحرية". لكن عندما سيطر الشباب على منطقتها: "أحسست بأنني سجينه".

وفي مناطق عديدة، يطالب مسؤولو الشباب النساء بارتداء رداء ثقيل، يُدعى "العباءة"، وهو زي إسلامي تقليدي يغطي الجسم بالكامل عدا الوجه واليدين والقدمين. والنساء اللاتي يخفقن في الالتزام بهذا يجري اعتقالهن أو جلدهن علناً، أو الاتنين. وقابلت هيومن رايتس ووتش امرأة تم جلدها علناً ثم جبستها في حاوية شحن لأنها خرجت من بيته دون عباءتها بحثاً عن ابنها الصغير الذي ضل طريقه في الشارع. والكثير من النساء، خاصة في المناطق الريفية المحرومة، لا يمكنهن تحمل كلفة هذه الثياب الباهظة الثمن نسبياً وتضطر كل مجموعة منهم للاشتراك في ارتداء عباءة واحدة، مما يعني أنه لا يمكن إلا لواحدة من الأسرة أو البيت نفسه الخروج من البيت في أي وقت.

وليست النساء فقط هن من يعانيون من محاولات الشباب القاسية لتطبيق وفرض معتقداتهم. ويبدو أن القواعد في العادة لا تعتمد إلا على مزاج رجال الميليشيات الذين يطبقونها. فالكثير من الشباب وصفوا كيف هددتهم عناصر من حركة الشباب بالاعتقال للمشاركة في أنشطة "عادية" مثل لعب كرة القدم. وقال رجل لـ هيومن رايتس ووتش كيف أجبره رجل من الشباب على النزول على ركبتيه في الشارع وحلق رأسه بشظية زجاج بعد أن قرر أن شعره طويل للغاية. وتحدث آخرون عن السجن أو الجلد لأنهم لم يصلوا الصلوات الخمس، وعن دوريات من المسلمين يحطمون الهواتف المحمولة التي فيها موسيقى غريبة.

وفي مديشييو، يخضع المدنيون للحصار في سيناريyo مختلف تماماً: النزاع الدموي الذي تشارك فيه الحكومة الانتقالية المحمية ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوامها 5300 عنصر، ضد عناصر الشباب المعارضة. المدنيون في مديشييو مستمرون في تحمل عبء القتال، الذي اتسم منذ فترة طويلة بأنه يشمل الهجمات العشوائية من جميع الأطراف. وقد نشر مقاتلو المعارضة بشكل غير قانوني عناصرهم في مناطق مأهولة بالسكان وفي بعض الأحيان استخدمو المدنيين كـ "دروع" لإطلاق قذائف الهاون على مواقع الحكومة الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي – وهي الهجمات التي تتم بشكل عشوائي تماماً لدرجة أنها كثيراً ما دمرت منازل المدنيين لكن نادراً ما أصابت أهداف عسكرية. وكثيراً ما ترد قوات الاتحاد الأفريقي والحكومة الانتقالية بنفس الأسلوب، فطلقوا قذائف هاون عشوائية على الأحياء التي تطلق منها المعارضة نيرانها ثم تفر – مما يخلف المدنيين وحدهم في مواجهة الدمار.

وقابلت هيومن رايتس ووتش أشخاصاً شاهدوا أسرهم تمزق إرباً بقذائف الهاون التي أطلقت عشوائياً على منازلهم. وقال صبي يبلغ من العمر 14 عاماً فقد أبويه وأربعة أشقاء في أحد هذه الهجمات: "رأيت قطعاً من أيديهم وأرجلهم بالقرب من البيت، في مكان كنا نجلس فيه للراحة. أنا مصدوم لدرجة أتنى أكاد لا أعرف من أنا".

فضلاً عن أن الشباب وقوات المعارضة الأخرى كثيراً ما تهدد بقتل من يشتبهون في تعاطفهم مع خصومهم أو من يقاومون التجنيد طرف المعارضة. وهي ليست تهديدات فارغة، بل إن جماعات المعارضة دأبت على قتل المدنيين في ظل إفلات تام من العقاب. وقال شاب لـ هيومان رايتس ووتش إنه بعد أن فر شقيقه البالغ من العمر 15 عاماً من الشباب، أطلقت مجموعة من مسلحيها النار على حاله لأنه رفض الكشف عن مكان الصبي.

قوات الحكومة الانتقالية والاتحاد الأفريقي منتشرة في العاصمة مقديشو فقط، لكن القتال في أنحاء متفرقة خارج العاصمة بين مختلف الجماعات كان له دوره أثره الثقيل على المدنيين. على سبيل المثال، المصدامات بين الجماعات المسلحة حزب الإسلام وأهل السنة والجماعة أسفرت عن نزوح أكثر من 25 ألف شخص بداية عام 2010 من مناطق بلدات دوساماريب وبيليتين. وإجمالاً نزح 63 ألف شخص من منازلهم في شتى أنحاء جنوب ووسط الصومال أثناء الأسابيع الثلاثة الأولى من هذا العام.

ويستمر الفاعلون الدوليون في لعب دور مباشر – وغير مثير فيأغلب الأحوال – في الصومال. فجميع الفاعلين الدوليين الأطراف في الاتحاد الأفريقي تقريباً، والولايات المتحدة، والمجلس الأوروبي، تبنوا سياسة الدعم القوي للحكومة الانتقالية، ويشمل هذا التدريب والتسلیح للمقاتلين التابعين لها. وكينيا المجاورة قامت باتخاذ ذرائع مزيفة بتجنيد شباب صوماليين من مخيمات اللاجئين طرفها من أجل القتال – في خرق للمبادئ الإنسانية، وأعادتهم إلى الفوضى التي فروا منها. إريتريا، في محاولة منها لنقويض المصالح الإقليمية لخصمها السياسي أثيوبيا، دعمت الشباب وجماعات المعارضة الصومالية الأخرى.

وتقول الحكومات الداعمة للحكومة الانتقالية بأن الحكومة الانتقالية تقدم فرصة حقيقة للسلام والحكم الرشيد في الصومال، بينما الشباب تمثل الإرهاب الدولي في المنطقة. الكثير من المحليين يرون هذا الإطار المبنية على أساسه السياسات إطاراً مبسطاً بشكل غير سليم. لكن أيا كانت درجة صحة التحليل، فقد أحافت هذه السياسة في تحقيق أهدافها. فالحكومة الانتقالية ما زالت فصيل ضعيف يسيطر على جزء صغير من العاصمة التي تدور فيها عمليات عسكرية لا تنتهي، ومن المفترض لا محالة أنها كانت لتنهار لو لا دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. والشعب الصومالي مستمر في المعاناة من انتهاكات حقوق الإنسان الكثيرة والهجمات العشوائية، وقد تزايدت قوة الشباب والتطرف رغم تزايد الضغوط الدولية.

وفي الوقت نفسه، فإن أحد الأزمات الإنسانية تتفاقم بشكل كارثي يوماً بعد يوم. فهناك نحو 1.5 مليون صومالي نازحين عن منازلهم ونصف سكان الصومال في حاجة للمساعدات الإنسانية الفورية. وأكثر من نصف مليون نسمة التمسوا اللجوء في بلدان أخرى. ومع كتابة هذه السطور، كان البرنامج العالمي للغذاء مضطرب لوقف تقديم مساعداته الغذائية لجزء كبير من جنوب الصومال، متذرعاً بالتهديدات والهجمات والمطالب غير المعقولة لحركة الشباب والجماعات المسلحة الأخرى. وانتهت تقرير أممي صدر مؤخراً إلى أن هناك جزء كبير للغاية من المساعدات الغذائية التي يوفرها برنامج الغذاء للصومال، يذهب إلى المتعاقدين المحليين ذوي النفوذ والجماعات المسلحة.

لا يوجد حل سביר لهذه الأزمة المعقّدة التي تمزق الصومال. لكن على الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى والحكومات المؤثرة، أن تغيير أولاً من سياساتها التي أسهمت في الانتهاكات. وعلى الحكومة الأمريكية أن تكف عن إرسال قذائف الهاون ومدافع الهاون للحكومة الانتقالية في مقديشو، كما فعلت في عام 2009، طالما أن

الأسلحة تُستخدم دون مراعاة لقوانين الحرب، وتؤدي لتدمير البيوت وتحطيم حياة العائلات. وعلى مؤسسات الأمم المتحدة والقوى الدولية والإقليمية ومنها الاتحاد الأفريقي، أن تطالب بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الحكومة الانتقالية بالالتزام بقوانين الحرب بدلاً من تجاهلها التام لانتهاكات الحلفاء على الأرض.

وعلى الشباب وجماعات المعارضة الأخرى أن تكف عن الانتهاكات من قبيل إطلاق قذائف الهاون بشكل عشوائي ومن مناطق مزدحمة بالسكان، باستخدام المدنيين كدروع بشرية وتجنيد الجنود الأطفال. كما أن على الشباب وقف أعمال الجلد والبتر وقطع الرؤوس وغيرها من الممارسات غير المتسقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

الوصيات

إلى حكومة الصومال الاتحادية الانتقالية:

- يجب القيام على الفور بإصدار أوامر واضحة وعلنية واتخاذ جميع الخطوات المستطاعة، من أجل ضمان أن قوات الأمن التابعة لحكومة الانتقالية والمليشيات المتحالفه معها تلتزم تماماً بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.
- يجب الكف عن استخدام قذائف الهاون في المناطق المأهولة بالسكان في مدينتي، ما لم يتم تنفيذ إجراءات لضمان أن استخدامها يتفق مع مبادئ التمييز والتناسب الواردة في القانون الإنساني الدولي.
- ضمان أن جميع المزاعم المؤثقة بانتهاكات القانون الإنساني من قبل قوات الحكومة الانتقالية، يجري التحقيق فيها فوراً وبشكل نزيه وشفاف، وأن المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة يتحملون المسؤولية، بغض النظر عن الرتبة.
- دعوة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي المعنى بحقوق الإنسان إلى زيادة عدد العاملين لديه بالمراقبة وتغطية انتهاكات حقوق الإنسان في الصومال.
- إجراء فحص دقيق واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان عدم تجنيد أي أشخاص تحت سن 18 عاماً ضمن القوات المسلحة لحكومة الانتقالية. والإفراج عن جميع الأطفال المجندين.
- مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة بتشكيل لجنة تحقيق للتحقيق والتوصيل إلى الجرائم الجسيمة والتوصية بإجراءات لتحسين المساعلة على انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الصومال، والتعاون التام مع اللجنة ما إن يتم تشكيلها.

إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال:

- يجب ضمان أن جميع المزاعم المؤثقة بانتهاكات القانون الإنساني الدولي من قبل قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال يجري التحقيق فيها على الفور وبشكل نزيه وشفاف، وأن جميع المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة يتحملون المسؤولية بغض النظر عن الرتبة.
- يجب ضمان كف قوات بعثة الاتحاد الأفريقي على الفور عن استخدام قذائف الهاون في المناطق المأهولة بالسكان في مدينتي، ما لم يتم تنفيذ إجراءات لضمان أن استخدامها يتفق مع مبادئ التمييز والتناسب الواردة في القانون الإنساني الدولي.
- ضمان تلقي عناصر البعثة للتدريب الملائم على القانون الإنساني الدولي.
- النظر في أمر تنفيذ نظام بالتعويضات الملائمة لخسارة الأرواح المدنية، والإصابات ودمار الممتلكات المدنية. يجب ألا يقتصر هذا النظام على التعويض في حالة انتهاكات قوانين الحرب، بل أيضاً دفع تعويضات عن الخسائر التي تلحقها قوات البعثة بالمدنيين في الحالات التي لا يوجد على البعثة فيها افتراض بارتكاب أخطاء. ويجب ألا يعتبر هذا النظام بديلاً عن التدريب والإجراءات الأخرى لضمان التزام عناصر البعثة العسكرية بالقانون الإنساني الدولي.

- مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة بتشكيل لجنة تحقيق للتحقيق والتوصي إلى الجرائم الجسيمة والتوصية بإجراءات لتحسين المسائلة على انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الصومال.

إلى حركة الشباب وجماعات المعارضة التي تقاتل في مديشيو:

- يجب اتخاذ الخطوات الازمة على الفور من أجل وضع حد لخرق القانون الإنساني الدولي:
- الكف عن استخدام المدنيين كـ "دروع بشرية"، أو تعريضهم لخطر لا ضرورة له عبر شن الهجمات وإطلاق قذائف الهاون من مناطق كثيفة السكان.
- وضع حد لإطلاق الصواريخ على مناطق مأهولة بالسكان في مديشيو ما لم يتم فرض إجراءات لضمان أن استخدامها يتفق مع مبادئ التمييز والتناسب بموجب القانون الدولي.
- يجب تيسير نقل المدنيين إلى مناطق آمنة أثناء العمليات العسكرية.
- يجب وضع حد للتهديدات بالقتل واستهداف المدنيين بالقتل.
- يجب وضع حد للتجنيد القسري للبالغين.
- يجب وضع حد لتجنيد الأطفال تحت 18 سنة وإطلاق سراح جميع الأطفال الذين سبق تجنيدهم.
- تحمل جميع الأفراد المسؤولة على النحو الواجب، بغض النظر عن الرتبة، ومن ارتكوا خروقات جسيمة للقانون الإنساني الدولي.

إلى حركة الشباب والسلطات المحلية في المناطق التي تسسيطر عليها حركة الشباب:

- يجب فوراً اتخاذ جميع الخطوات المطلوبة للالتزام بمبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان:
- إلغاء الحظر الرسمي وغير الرسمي على الحق في حرية التعبير وتكون الجمعيات والجمعيات والدين. وتشمل هذه الإجراءات التي تحول دون تجمع الأفراد أو التحدث علناً، وفرض العقوبات الجنائية لعدم الصلاة أو العقوبات على النشاط العام أثناء أوقات الصلاة، ومحاولة الرقابة على التعليم العام.
- وقف العمل بموجب الإجراءات التي تميز ضد النساء، ومنهاقيود على عمل المرأة وتنقلها وثباتها.
- القضاء على العقوبات الفاسدة واللامتسانية والمهينة، ومنها عقوبات القتل والبيتر والجلد على مخالفات جنائية ومخالفات أخرى.
- وقف التدخل التعسفي في الحق في الخصوصية وحرمة المنازل والأسرة وحرية التعبير، ويشمل هذا معاقبة الأفراد الذين يرتدون ثياباً أو يظهرون بمظهر لا يتفق مع المعايير التي يفرضها الشباب أو السلطات المحلية.
- ضمان أن جميع العقوبات الجنائية تأتي إثر إجراءات تحترم إجراءات التقاضي السليمة والحق في المحاكمة العادلة للمتهمين.
- تحمل المسؤولية لعناصر الشباب والإدارات المحلية الذين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان.

إلى مجلس الأمن:

- يجب دعم إنشاء لجنة محايدة ونزيهة للتحقيق والتوصية بإجراءات لتحسين حالة المساعلة على انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الصومال.
- الإدانة العلنية لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من قبل جميع أطراف النزاع في الصومال، بما في ذلك بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والحكومة الانتقالية.
- التطبيق الحازم لحظر الأمم المتحدة للأسلحة المفروض على الصومال، وعدم منح استثناءات لأي طرف يسعى لشحن قذائف الهاون أو مدافع الهاون للحكومة الانتقالية أو بعثة الاتحاد الأفريقي ما لم يتم تطبيق إجراءات كفيلة بضمان أن استخدام هذه الأسلحة يتفق مع مبادئ التمييز والتاسب في القانون الدولي.
- ضمان أن المكتب السياسي بالأمم المتحدة المعنى بالصومال لا يتخذ إجراءات من شأنها توسيع حياد هيئات الإنسانية العاملة في الصومال.
- تشجيع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان على توسيع دوره في مراقبة حقوق الإنسان والكتابة عنها في الصومال وعلى العمل على منح هذا الأمر الأولوية.
- تشجيع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على التعاون مع الحكومة الكنية على السماح بالعودة الآمنة للرجال والشباب المجندين من المخيمات في عام 2009 لانتشار العسكري في الصومال، إلى مخيمات داداب للاجئين.
- دعوة كينيا إلى ضمان أن اللاجئين الفارين إليها من الصومال يشعرون لهم الحماية والمساعدة في كينيا.
- دعم توسيع قدرات مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان على تنفيذ عمليات مراقبة حقوق الإنسان في الصومال وجعل هذا الأمر من الأولويات.

إلى الأمين العام للأمم المتحدة:

- ضمان تشكيل بعثة مستقلة ونزيهة من أجل التحقيق في الجرائم الجسيمة والتوصية بإجراءات لتحسين مستوى المساعلة عن الخروقات للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان في الصومال، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي وبدعم من مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان.
- مساندة توسيع مجال عمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بحيث تنفذ عمليات مراقبة حقوق الإنسان في الصومال وجعل هذا الأمر من الأولويات.

إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان:

- يجب زيادة عدد مسؤولي مراقبة حقوق الإنسان في الصومال والكتابة عناً عن انتهاكات حقوق الإنسان هناك.
- ضمان أن المراقبة المستقلة والتحقيق والكتابة عناً عن انتهاكات حقوق الإنسان في الصومال، تُمنح الأولوية من قبل مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وعناصره في الصومال، بما في ذلك من يعملون ضمن وحدة حقوق الإنسان التابعة لمكتب السياسي للأمم المتحدة في الصومال.

إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين:

- يجب التعاون مع الحكومة الكينية من أجل السماح بالعودة الآمنة للرجال والشباب المجندين من المخيمات في عام 2009 للانتشار العسكري في الصومال، إلى مخيمات داداب للاجئين.
- يجب دعوة كينيا إلى ضمان أن اللاجئين الفارين من الصومال يمكنهم الحصول على الحماية والمساعدة في كينيا.

إلى مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان:

- تعين مقرر خاص معنى بالقرن الأفريقي للتحقيق في والكتابة عن وضع حقوق الإنسان في الصومال وإريتريا وأثيوبيا، على أن يشمل ذلك الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- عقد جلسة خاصة عن الصومال يشارك فيها الأطراف الأساسية مثل الممثل الخاص لمكتب الأمين العام، والاتحاد الأفريقي، والحكومة الانتقالية، والفاعلين من المجتمع المدني.

إلى الحكومة الكينية:

- يجب الإقرار بأن تجنيд اللاجئين من مخيمات داداب للاجئين في عام 2009 للخدمة العسكرية في الصومال كان عملاً غير قانوني، وهذا قابل للتحقيق عبر إنهاء خدمتهم العسكرية والسماح لهم بالعودة الآمنة إلى المخيمات.
- ضمان أن اللاجئين الذين يفرون من الصومال يمكنهم الحصول على الحماية والمعونة في كينيا.

إلى حكومتي أوغندا وبوروندي

- اتخاذ زمام المبادرة بدعوة الاتحاد الأفريقي إلى تعزيز التدريب اللازم على القانون الإنساني الدولي.
- اتخاذ زمام المبادرة في دعوة الاتحاد الأفريقي للتحقيق في خيارات نظام تعويض المدنيين على الخسائر من قبل الوفيات والإصابات والإضرار بالممتلكات.

إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء والاتحاد الأفريقي:

- يجب إجراء مراجعة شاملة لسياسات الاستباق مع الصومال مع التركيز على حماية حقوق الإنسان الأساسية لشعب الصومال. وعلى الاتحاد الأفريقي أن يبادر من جانبه باتخاذ زمام المبادرة في تنفيذ هذه السياسات بعد مراجعتها.
- الإدانة العلنية لانتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان من قبل جميع أطراف النزاع في الصومال، ومنهم بعثة الاتحاد الأفريقي والحكومة الانتقالية.
- وقف شحن قذائف الهاون ومدافع الهاون إلى بعثة الاتحاد الأفريقي والحكومة الانتقالية إلى أن يتم تنفيذ إجراءات تضمن أن يكون استخدام الأسلحة متفقاً مع القانون الإنساني الدولي.
- يجب دعوة الحكومة الكينية علناً إلى الإفراج عن الرجال والشباب المجندين من مخيم داداب للاجئين في عام 2009 لنشرهم عسكرياً في الصومال، وضمان أن اللاجئين قادرين على العودة بأمان للمخيمات.

- يجب دعوة كينيا إلى ضمان أن الصوماليين الذين يفرون من الصومال يمكنهم التماس الحماية والمعاونة في كينيا.
- يجب تعزيز مكونات حقوق الإنسان من المساعدات الثنائية للأطراف المقدمة للقوات الأمنية، ومنها الأساليب غير المميتة في السيطرة على الحشود، واحترام قوانين الحرب، وإجراءات مكافحة التعذيب، والمساءلة الداخلية.